جسر جوّي وبرّي لإعادة عراقيي سوريا .. والمصالحة تطالب البعثيين بالعودة

□ بغداد / المدى

شكل رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الخميس، لجنة برئاسة وزير النفط عبد الكريم لعيبي لنقل العراقيين من سوريا إلى بغداد، فيما وضع طائرته الخاصة تحت تصرف اللجنة.

وقال مصدر في رئاسة الوزراء في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "رئيس الحكومة نوري المالكي أمر بتشكيل لجنة برئاسة وزير النفط عبد الكريم لعيبي لنقل العراقيين من سوريا إلى بغداد".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "المالكي وضع طائرته الخاصة تحت تصرف اللجنة".

وكان نائب رئيس الوزراء العراقي صالح المطلك قد طالب في وقت سابق وزارة النقل بتسخير أسطولها الجوي والبري لإجلاء الرعايا العراقيين من سوريا. وقال إن الرعايا العراقيين في سوريا هم مواطنون ومدنيون عزل ليسوا طرفا في الصراع القائم هناك، والذين شدد عليهم بضرورة تجنب استهدافهم والمساس بحياتهم وسلامتهم . وبعد أن دان المطلك استهداف الجالية العراقية في سوريا طالب في تصريح صحافي مكتوب تلقته المدى الحكومة العراقية بتنظيم تشييع رسمي للضحايا العراقيين الذين سقطوا بسبب تزايد أعمال العنف في سوريا وتعويض ذويهم ومعالجة جرحاهم حيث تسلمت السلطات العراقية من نظيرتها السورية خلال الأيام الثلاثة الماضية جثامين ٢٣ عراقيًا قتلوا هناك بينهم صحافيان.

وقد ردت وزارة النقل على هذه الدعوة بالقول إنها تدرس تسيير رحلات لحافلات كبيرة تتولى نقل العراقيين من سوريا إلى بلدهم على أن تتوافر لها حماية كفيلة بتأمين وصولها إلى دمشق وعودتها إلى بغداد.

ومن جانبها، دعت عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية سميرة الموسوي الحكومة إلى تقديم منحة مالية عاجلة إلى العوائل المتضررة المهاجرة إلى سوريا من أجل تأمين عودتهم إلى البلد . وقالت: "إن هناك الكثير من العوائل العراقية في سوريا لا تمتلك المبالغ من اجل العودة إلى العراق .. ودعت في تصريح صحافي وزع أمس الحكومة إلى تقديم منحة مالية عاجلة لهم وتأمين عودتهم بسلام إلى أرض الوطن، بالإضافة إلى تأمين السكن للذين لا يملكون مأوى في العراق .

فيما دعت لجنة المصالحة الوطنية المواطنين العراقيين المتواجدين في سوريا ممن كانوا ينتمون إلى حزب البعث والذين "لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين" العودة إلى الوطن وممارسة حياتهم الاعتيادية .

وقال رئيس اللجنة قيس شذر في تصريح صحافي إن "بإمكان المواطنين العراقيين ممن كانوا ينتمون إلى حزب البعث سابقا العودة إلى وطنهم وممارسة حياتهم الاعتيادية" وشدد بالقول إن "هذا يخص فقط الذين لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين" .

عوائل مهجرة تعود الى بغداد والمحافظات

وأوضح أنه ضمن قانون المساءلة والعدالة "لاجتثاث البعث" هناك فقرات تخص هؤلاء البعثيين المتواجدين خارج العراق وهم مرحب بهم في أي وقت" ، مبيناً أن "القانون ينص على أعضاء الفرق العودة إلى وظائفهم أما أعضاء الشعب فسيحالون على التقاعد" .وأكد شذر في تصريحه الذي بثه المركز الخبري لشبكة الإعلام العراقي الحكومية أن "عودتهم إلى العراق في الظروف الأمنية المتردية التي تمر بها سوريا حاليًا تضمن سلامة حياتهم" .

وعلى الصعيد نفسه أكد وزير المهجرين والمهاجرين ديندار دوسكي إن "الحكومة العراقية على استعداد لتقديم التسهيلات اللازمة لعودة العراقيين من سوريا من خلال توفير وسائل النقل بما فيها النقل الجوي بالتنسيق مع وزارة النقل أو الطريق البري الذي مازال سالكًا" . وأضاف أن وزارته "شكلت لجنة طوارئ تضم بعضويتها وزارات الخارجية والنقل والداخلية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر العراقي وهيّأنا أنفسنا لاستقبال العراقيين في حال حصول تدفق كبير من سوريا".

وأمس الأول دعا العراق أطراف النزاع في سوريا إلى عدم التعرض لرعاياه هناك وأعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ بأن مجلس الوزراء قد ناقش تزايد حوادث القتل والاعتداء على العراقيين المقيمين في سوريا ودعا أطراف النزاع في سوريا بعدم التعرض لهم كونهم ليسوا طرفاً في النزاع الدائر حالياً في سوريا. وأكد الدباغ في تصريح صحافي تلقته " المدى " أن العراقيين هم ضيوف يقيمون بصورة موقتة في سوريا وأن الحكومة العراقية تدعوهم للعودة إلى الوطن حيث سيتم تأمين كل الوسائل اللازمة لعودتهم.

وكان مصدر امني عراقي قال الثلاثاء إن سلطات بلاده تسلمت جثامين ٢٣ عراقيًا، بينهم صحافيان، قتلوا خلال الاحداث الدامية التي تشهدها سوريا منذ ١٧ شهرًا .

يذكر أن حوالي ٤٠٠ ألف عراقي يقيمون في سوريا بعدما غادروا بلادهم بسبب أعمال العنف الطائفي التي اجتاحت العراق عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ رغم أن إحصاءات وزارة الهجرة والمهجرين العراقية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود ٢٠٠ ألف عراقي هناك، لكن السلطات السورية تؤكد وجود أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ عراقي على أراضيها.

التحالف الكردستاني يرفض زجّ الجيش في المشاكل الداخلية

□ أربيل / المدى

رفض حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني زج الجيش العراقي في المشاكل الداخلية وأكدا مسؤولية جميع الأطراف السياسية في البحث عن حل للازمة الحالية التي تعيشها البلاد.

وبحث اجتماع للمكتبين السياسيين للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ، التحركات العسكرية للحكومة الاتحادية في بغداد في المناطق المستقطعة المتنازع عليها وحملات تهجيرالكرد من بعض مناطق محافظة ديالى ، وإعادة العرب الوافدين الذين استقدمهم النظام السابق في إطار سياسة التعريب في تلك المناطق.

وأشار الحزبان الكرديان الرئيسيان في بيان صحافي صدر عن اجتماعهما الليلة الماضية إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم منذ فترة بصورة منظمة بتحركات ملحوظة في المناطق المستقطعة من منطقة مندلي وحتى قضاء شنكال شمال شرق بغداد وتقوم بتعزيز الوحدات العسكرية واستقدام وحدات جديدة إلى المناطق المتنازع عليها، مؤكداً أن هذه العملية بعيدة عن فحوى الاتفاقات الموجودة بين حكومتي بغداد واربيل.

وطالب الحزبان حكومة إقليم كردستان "باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أمن سكان المناطق المستقطعة المتنازع عليها ودعم ومساندة الإعمار وعودة أهالي هذه المناطق إليها". وأضاف أن هذه التصرفات بعيدة عن مبدأ الشراكة والمبدأ المتفق عليه بعدم إقحام الجيش العراقي في المشاكل الداخلية، كما أشار إليها الدستور الدائم بوضوح . وشدد على أن مهمة الجيش هي حماية الحدود وليس التدخل في المشاكل الداخلية.

وأكد الحزبان على تمتين العلاقات بينهما وضرورة تعزيز وحدة الصف داخل البيت الكردستاني بين جميع الأطراف المشاركة في الحكومة أو في المعارضة، مشيراً إلى أن هذه مهمة وطنية وقومية للمرحلة وأن الوئام والوحدة هما رغبة جماهير شعب كردستان، ومبعث نجاح وتطور لإقليم كردستان في جميع المجالات. وقال إن الحزبين أكدا على توحيد موقفهما تجاه تعقيدات الأزمة السياسية التي يعيشها العراق حاليًا. واعتبر المكتبان السياسيان جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية مسؤولة على حد سواء في إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة بصورة سلمية وديمقراطية وفي إطار الدستور العراقي.

ودعا الحزبان إلى حماية العلاقات مع جميع أطراف المجتمع العراقي بمختلف مكوناته القومية والدينية، مشيراً إلى ضرورة التزام جميع الأطراف بالدستور والاتفاقات المعقودة بين الأطراف السياسية .

وكانت رئاسة إقليم كردستان العراق اتهمت الثلاثاء الماضي رئيس الوزراء نوري المالكي بالعمل على "عسكرة المجتمع" و"إشاعة العنف" بعد يوم من دعوته الشرطة إلى "الضرب بيد من حديد".

وقال المتحدث باسم رئاسة الإقليم اوميد صباح في تصريح صحافي: "لا يمر يوم إلا ويفاجئنا فيه المالكي بإظهار جوانب أخرى من نواياه وخططه لعسكرة المجتمع العراقي ودعم خيارات العنف كوسيلة للوصول إلى الغايات السياسية". وأضاف "سبق وأن أظهرنا خشيتنا من سلوكيات رئيس مجلس الوزراء التفردية وقلنا إن البلاد والعملية الديموقراطية تواجهان مخاطر حقيقية في ظل ممارسات لا يقدم عليها سوى من له مقاصد ونوايا تسلطية لإقصاء وتهميش الآخرين".

وأشار إلى "أن ما يتحدث به السيد رئيس مجلس الوزراء دعوة صريحة لإشاعة العنف وتبني ممارسة خياراته، وهذا خرق آخر من خروقاته الكبيرة للدستور".

ودعا المتحدث "القوى الديموقراطية وشركاءنا السياسيين" إلى العمل على "عدم السماح بإرجاع البلاد ثانية إلى ظلمات الديكتاتورية المقيتة".

وكان المالكي قال الاثنين في كلمة ألقاها خلال حفل تخريج ضباط في الشرطة "سيكون عليكم الضرب بيد من حديد على كل من يعبث بأمن البلاد واستقرارها وسيادتها وهي مهمة ترتبط بحماية الدولة ونظامها السياسي وبالدستور".

الهاشمي يبعث برسائل استفسار عن صمت المالكي تجاه تصريحات السفير السوري

□ بغداد / المدى

قال نائب الرئيس العراقي المتهم بالإرهاب طارق الهاشمي، إنه بعث برسائل إلى المراجع الدينية والقادة السياسيين حول معرفة المالكي بتعاون الرئيس السوري بشار الأسد وتنظيم القاعدة في التفجيرات التي يشهدها العراق وسكوته على ذلك، وأشار إلى انه سيبحث في الدوحة خلال أيام مع السفير السوري في العراق المنشق عن النظام نواف الشيخ فارس هذا الأمر.

وقال الهاشمي في بيان صحافي وزعه مكتبه المؤقت في مدينة السليمانية أمس ، انه وجه رسائل إلى المراجع الدينية والقادة السياسيين حول " فضيحة تصريحات السفير السوري السابق في العراق والتي أشار فيها إلى الأنشطة الإرهابية التي طالت الشعب العراقي بتحالف الرئيس السوري مع تنظيمات القاعدة وتأكيده اطلاع المالكي ومعرفته بتفاصيلها والتستر عليها".

وأشار إلى أن هذه الرسائل بعثت إلى كل من: رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ومسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان، وإياد علاوي زعيم القائمة العراقية وإبراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني وعادل عبد المهدي نائب الرئيس العراقي سابقا والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي، إضافة إلى المراجع الدينية آية الله علي السيستاني وآية الله محمد بشير النجفي وآية الله محمد إسحاق الفياض وآية الله محمد سعيد الحكيم وآية الله محمد تقي المدرسي إلى جانب مقتدى الصدر وعمار الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي .

وأشار الهاشمي في هذه الرسائل إلى خطورة تصريحات السفير المنشق التي قال إنها تزامنت مع تصريحات صدرت في مناسبات سابقة من شخصيات وأطراف سياسية "وكلها تضع علامات استفهام كبيرة حول دور المالكي المشبوه في إدارة الملف الأمني مما يقتضي التعامل مع هذه التصريحات بمنتهى الجدية والحزم وفاء وانتصارا للدماء الزكية والأرواح الطاهرة التي فقدها شعب العراق". وأوضح انه سيواصل إرسال رسائل أخرى على مختلف المستويات الرسمية والشعبية الوطنية منها والعربية والدولية تباعا .

وأضاف الهاشمي أنه سيلتقي بالسفير المنشق نواف الشيخ فارس في محل إقامته بالدوحة خلال الأيام القليلة المقبلة "بهدف الحصول على معلومات إضافية عن الفضيحة التي سيعرضها في حينه على الرأي العام في الداخل والخارج" .

وكان الهاشمي دعا في السادس عشر من الشهر الحالي مجلس النواب العراقي إلى التحقيق مع المالكي حول ما كشف عنه السفير فارس من معرفته بتعاون الأسد مع تنظيم القاعدة، وبعلم المالكي في عمليات تفجير المفخخات وأعمال العنف الأخرى التي راح ضحيتها آلاف العراقيين خلال السنوات الأخيرة.

وقال الهاشمي الموجود في تركيا، ويحاكم غيابيا حاليا حول اتهامات بضلوعه بأعمال إرهابية في كلمة وجهها إلى العراقيين إن السفير قد أعلنها صريحة مدوية "بأن نوري المالكي يعرف جيدا كم قتل بشار الأسد من أبناء الشعب العراقي وتحديدا بالمفخخات والتفجيرات والعمليات الإرهابية، وكلها أسرار تدين تحالف الأسد والمالكي ضد الشعب العراقي لضلوعهما المشترك وعلى مدى سنوات بالقتل المنهجي والمنظم لأبناء الشعب العراقي" .

ودعا الهاشمي مجلس النواب إلى التحقيق في تصريحات السفير وإرسال لجنة لمقابلته مباشرة في قطر وأن يطلب من مجلس القضاء والإدعاء العام حصرا بفتح تحقيق بالفضيحة، وأن تبادر منظمات حقوق الإنسان الوطنية والعربية والإسلامية لمتابعة هذا الموضوع، والتحقيق فيه ومنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش التحري والتحقيق في الأمر، وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتحقيق بالأمر. وأكد ضرورة أن يبادر ائتلاف العراقية لاستجواب المالكي في هذه المسألة حصرا لأنها تعني بمئات الألوف من ضحايا العراقيين الأبرياء وكذلك مناقشة هذه الفضيحة وتداعياتها في مجلس النواب بهدف اتخاذ القرار المناسب بصددها .

وطالب الهاشمي في الختام المالكي "بأن يتحلى بالشجاعة ويواجه الرأي العام ويصارح الشعب العراقي ويقدم تفسيرا شاملا بحقيقة ارتباطه بالأسد والدور الذي مارسه في قتل العراقيين، ولماذا تستر على مدى سنوات على الجرائم التي ارتكبها النظام السوري"، وقال "هذا ليس نهاية المطاف وهناك الكثير من الفضائح تنتظرنا مستقبلا لتكشف للرأي العام أثام المالكي وزمرته" .

وكان السفير السوري المنشق لدى العراق نواف الفارس، وجّه السبت الماضي انتقادات إلى إيران ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لموقفه "المتناقض" حيال دعم النظام السوري. وقال في مقابلة تلفزيونية "لدي أنا شخصيا عتب كبير على دولة رئيس الوزراء على هذا الموقف المتناقض مع حقيقة الأشياء". وأضاف "هو يعرف تماما ماذا فعل بشار الأسد به هو وبكل العراق وبالإخوة الشيعة بشكل خاص".

العراقية "تنعى" ورقة الإصلاح .. والتحالف يؤكد : قطعنا خطوات مهمة

□ بغداد / المدى

أكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن ورقة الإصلاحات السياسية التي أعدها التحالف الوطني "هي الآن في طريق الفشل حيث لم يتم الاتفاق عليها حتى داخل التحالف نفسه، وإنها أصبحت ورقة لكسب الوقت وليس للإصلاحات، ولن ترى النور أو تطرح على طاولة الحوار لأنها ليست أكثر من محاولة لتذويب الأزمة، والحكومة غير جادة بالتعامل معها ما يمكن أن يعيد الأزمة إلى المربع الأول .

وأوضح عاشور في تصريح صحافي تلقته المدى أمس الخميس أن ورقة الإصلاحات بدل أن تكون خطوة متقدمة لإصلاح العملية السياسية وترسيخ النظام الديمقراطي أصبحت خطوة إلى الوراء مشيرا إلى إن ترحيل الأزمة ليس حلا لها "بل تركها تتورم تحت ظروف غير طبيعية حتى تترك آثارا جانبية غير مقدور على حلها" .

وقال إن تأخير الإصلاحات وتحويلها إلى مناورة لكسب الوقت، وتصور بعض الجهات إنها نافذة للتنفس خارج الأزمة، سينتج أزمة جديدة وفي حال عودة الأزمة لن يكون ثمة حلول مقنعة، وستتصاعد بشكل كبير، وربما يكون العام المقبل عام أزمة تترك آثارها على الانتخابات المقبلة، ومجمل الوضع العراقي لعدم جدية الإصلاحات التي ستفاقم الأزمة.

وشدد بالقول "إن الإصلاحات ما زالت حديثا بلا ضمانات وبلا قناعات وبدون ثقة" .

وكان زعيم العراقية إياد علاوي قال في تصريحات متلفزة أمس إن مسالة تحقيق الإصلاح في المرحلة الحالية أصبحت متعذرة خصوصا بعد مرور أكثر من سنتين على الانتخابات التشريعية واتفاق أربيل.

وأعرب علاوي عن اعتقاده بإمكانية تحقيق الإصلاح عبر تبني اتفاق أربيل بين الكتل السياسية وورقة الإصلاح السياسي التي كان قد أقرها مجلس النواب السابق. ووصف ورقة الإصلاح بأنها مجرد شائعات تدور بين الحين والآخر لغرض كسب الوقت.

وعلى العكس من ذلك اعتبر النائب عباس البياتي عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي المنضوي في التحالف الوطني أن عجلة الإصلاحات السياسية بدأت اليوم بالتحرك إلى الأمام لحل الأزمة وذلك من خلال اللقاءات التي أجراها رئيس لجنة الإصلاحات السياسية إبراهيم الجعفري مع عدد من القيادات السياسية.

وقال البياتي إن هذه اللقاءات جاءت من أجل إطلاع القوى السياسية على عناوين الملفات الإصلاحية التي ينوي التحالف الوطني القيام بتنفيذها" موضحا في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" لقد "لمسنا منهم الاستجابة الجيدة، ولكن في الوقت نفسه لديهم أسئلة وينبغي علينا الإجابة عليها".

ومن جهته، أشار عضو لجنة الإصلاح المنبثقة عن التحالف الوطني رئيس كتلة التيار الصدري النيابية، إلى أنه عندما تكون هناك موافقات مبدئية وأولية من الكتل السياسية سترسل وفود من لجنة الإصلاح حتى تكون هناك اجتماعات رسمية حول ورقة الإصلاح . وأوضح أن المواقف من بعض بشأن ورقة الإصلاح مختلفة فبعضها رفض فكرة الإصلاح والآخر أبدى ترحيبه مع شروط على أن تكون هناك سقوف زمنية محددة لهذا الإصلاح .

وتأتي هذه التطورات في وقت كشف النائب عن العراقية حميد الزوبعي أن زعيم القائمة إياد علاوي والقيادي فيها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي سيترأسان وفدا إلى مدينة النجف للقاء زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر. وقال إن القائمة العراقية قررت إرسال وفد إلى الصدر للتأكيد على مقررات اجتماع أربيل والنجف بخصوص عملية سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي.